التبادل في الخصائص النحوية: الإعراب والعمل أنموذجين.

د. فوزية بنت بداح بن مخلد العتيبي
أستاذ اللغويات المشارك بكلية الآداب
جدة– جامعة الملك عبد العزيز

مستخلص:

تأتي الخصائص النحوية في اللغة العربية مميزة لها بأحكام أقسام كلماتها، هذه الخصائص قد يحدث تبادل فيها؛ لذا جاءت هذه الدراسة للكشف عن هذا التبادل والوقوف عند أسبابه ومقاصده، سالكة في ذلك المنهج التحليلي، ومتوصلة إلى نتائج من أهمها: التبادل في الخصائص النحوية عارض يزول بزوال أسبابه، ويحدث لأجل الافتقار والمشابهة لمقصد تحري الدقة في التعبير عن المعنى المراد، وعند حدوثه لا تكون الخصيصة المتبادلة بكامل استحقاقاتها.

الكلمات المفتاحية: تبادل– خصائص– إعراب– العمل.

The Interchangeability between Syntactic Features: Declension and Influence as Examples

Dr. Fauzeya Badah Mokhled Al-otabi
Associate Professor of Linguistics, Faculty of Arts
Jeddah - King Abdul Aziz University

Abstract:

Syntactic features in Arabic are unique in the way the rules control the classification of its words. Such features maybe interchangeable. The study attempts to uncover this feature interchangeability and explains its reasons and purposes, using the analytical method. The study reveals that syntactic interchangeability is a contingency that disappears as soon as its causes disappear. It happens for reasons such as shortage and similarity to the purpose of clearly expressing an intended meaning. When interchangeability happens, the feature in question does not enjoy its full benefits.

Key words: Interchangeability, Feature, Declension, Influence**.**

(ISSN: 2536 - 9555)

المقدمة.

تعد الخصائص النحوية دوالًا مميزة لأصنافها، وقد أولاها النحاة جلَّ عنايتهم تصنيفًا وبيانًا، ومع ذا، فالمتمحص في حال هذه الخصائص يلحظ أنها قد تأتي خصيصة أصلية دالة على صنف ما، وتأتي خصيصة فرعية في صنف آخر، والعكس، وكأنه قد حدث انتقال أو تبادل فيما بينها.

ومن هنا انبثقت **مشكلة الدراسة** المتمثلة في دراسة ظاهرة التبادل في الخصائص النحوية بين أصناف الكلمة العربية؛ لمحاولة التَّوصل إلى إجابة عن تساؤلها: هل التبادل في الخصائص في الدَّرس النَّحوي مظهر من مظاهر عجز خصائص صنف ما من أصناف الكلمة عن الوفاء بما يتطلَّبه جنسه؟ وما أسبابه؟ وما الغاية منه؟ وهل الخصائص النحوية للكلمة بعد تبادلها تكون بكامل استحقاقاتها كما كانت في موطنها؟

ولأن تبادل الخصائص النحوية له صور متعددة فقد كان الرأي حصر **حدود الدراسة** في أكثرها جلاء، والمتمثلة في أنموذجين لخصيصتين نحويتين– هما: الإعراب، والعمل– كانت الإشارة إليها في المصنفات النحوية المتعددة كثيرة الدوران.

وهي **تهدف** من ذلك إلى تسليط الضَّوء على ظاهرة التبادل في الخصائص النحوية، ومناقشة أسبابها المبثوثة فيما سطره النحاة.

وتكمن **أهميتها** في تسليطها الضوء على الظاهرة، وإزالة ما قد يعتريها من ضبابية قد تفسَّر بتفسيرات متعددة قد تخرجها عن مسارها.

والدراسة تتوافق في مصطلحها (الخصائص النحوية) مع **دراستين سابقتين** هما: دراسة **(السمات النحوية للعربية)** لمحمد عبد العزيز عبد الدايم من منشورات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة، عام ١٤٣١هـ= ٢٠١٠م، الذي قدَّم فيها إطارًا نظريًّا عامًّا للسمات النحوية، مبينًا موقعها من

الدرسين اللغويين: العربي والغربي، وأنظمة تصنيفها، ومطبقًا ذلك على نماذج غير قليلة من هذه السمات.

ودراسة **(الأصول في كتاب سيبويه: دراسة في الأصول النحوية والصرفية في الكتاب)** لعبد الحليم عبد الله، وهي رسالة ماجستير، بجامعة حلب، عام ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م، الذي رصد فيها مصطلح (الأصول) في كتاب سيبويه وصوره، وصنَّفه إلى أصول عامة وخاصة- ذاكرًا من الأصول العامة التي تشترك فيها جميع الأسماء الإظهار والإعراب والإفراد والإهمال، ومن الأصول العامة التي تشترك فيها الأفعال الإظهار والبناء والعمل... وهو المقصود بمصطلح (الخصائص) في هذه الدراسة، الذي استقر الرأي عليه لدقته في أداء المعنى، مستأنسًا بتسمية ابن جني لكتابه (الخصائص).

لكنها تفترق عنهما في فكرتها وميدانها؛ ففكرتها لا تهدف إلى دراسة الخصائص النحوية بحدِّ ذاتها وحصرها، بل دراسة ظاهرة التبادل فيها.

وسلكت في هذا المنهج التحليلي؛ فاستندت إلى نصوص النحاة في تحديد التبادل في الخصائص، وتحديد أسباب حدوثه، والمقصد منه، وتناولت فيها ثنائية التبادل في الخصائص النحوية: الإعراب والعمل، ومناقشة أسباب حدوثها، وسبقتها بتمهيد تناول فكرة الأصل والفرع في الدرس النحوي. ولعلها تكون منطلقًا لدراسات أخرى أكثر شمولية.

هذا واللهَ نسأل التوفيق والسداد.

التمهيد

الأصل والفرع في الدرس النحوي.

يكاد يكون مصطلحا (الأصل) و(الفرع) من أكثر المصطلحات دورانًا في الدرس النحوي باختلافات سياقاته التأصيلية والتطبيقية، ويردان فيه مرتبطين- في أغلبها- ارتباط تكامل.

(ISSN: 2536 - 9555)

ولعل هذا عائد للتعامل معهما بدءًا استنادًا إلى دلالتهما اللغوية؛ فالأصل ما كان عليه المعتمد وبدئ منه[١]، وهو "أسفل كلِّ شيء"[٢]، أي: قاعدته وأسه، والفرع مستند إليه، ومنتهاه؛ فهو من كل شيء أعلاه[٣]، وبذا فالفرع لابد له من أصل يعود إليه.

وتمثل هذا التعامل في صور متعددة منها: الكثرة، وأصل الباب، والتصور النظري للمفردات أو الجمل، وأسس الأصول النحوية من سماع وقياس...[٤]

كانا يمثلان فيها قطبي منهج متأصل يُسلك في رد المتجانسات إلى أمر واحد، باختلاف طرائق التوجيه المتبعة من تعليل أو تأويل أو حذف...[٥]

وهو مسلك طبعي أولي للذهنية العربية، التي تعتمد على ذلك في كافة المجالات العقلية المرتبطة بالدرس النحوي تقعيدًا وتوجيهًا.

ولم يقتصر اعتداد النحاة بهما على وردوهما في السياقات الطبعية، بل شمل– أيضًا– السياقات الطارئة.

فمن مظاهر ذلك يذكر– على سبيل التمثيل– وضعهم قواعد كلية تستند إليهما، وتسهم في تنظيم التعامل مع سياقاتهما المختلفة، كقولهم ما جاء على أصله فلا يسأل عن علته[٦]، وإذا تعارض الأصل والفرع روعي الأصل[٧].

---

[١] ينظر: الفروق الفردية، أبو هلال العسكري، ص١٦٢.

[٢] لسان العرب، ابن منظور، جـ١١، ١٦.

[٣] المرجع السابق، جـ٨، ٢٤٦.

[٤] نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، حسن خميس الملخ، ص١٢–١٣.

[٥] المرجع السابق، ص ١٣–١٤.

[٦] ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل العقيلي، جـ١، ٢٧.

[٧] حاشية الصبان: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، محمد بن علي الصبان، جـ٤، ١٢٦.

ويلمح منها أمران:

الأمر الأول: تأصل المصطلحين في الفكر النحوي.

الأمر الثاني: جلاء ملامح منهجية منظمة في التعامل مع هذه السياقات، وسن الأحكام المترتبة عليهما عند حدوث تعارض بينهما، وتقنين أيهما يعولَّ عليه[٨].

ولم يكن هذا الاعتداد مقصورًا على مواطن التعارض فحسب، بل شمل مواطن الاحتراز وإزالة اللبس سواء أكان اللبس متعلقًا بالحكم النحوي، أم بالمعنى الذي يحمله تركيب ما[٩].

من هذا المنطلق، سيكون ورود هذين المصطلحين في هذه الدراسة مستندًا يعول عليه في التوصل إلى إثبات التبادل في الخصائص النحوية.

التبادل في الخصائص النحوية: الإعراب والعمل أنموذجين.

تأتي الخصائص النحوية مميزة للكلمات العربية؛ إذ يعود جذر الكلمة اللغوي (خصص) إلى الإفراد بالشيء دون غيره[١٠]، وبذا تنفرد كلماتها بأحكام لخصائصها تميزها عن أخواتها.

هذه الخصائص تمثل وظيفة أو وظائف متعددة تتحد لترسم الإطار العام لهوية الكلمات، قد يتعلق بعضها بهوية الكلمة الشكلية أو الدلالية.

ومصطلح (الخصائص النحوية) الذي ترمي إليه هذه الدراسة متفق مع ما أطلق عليه محمد عبد العزيز عبد الدايم بـ(السمات النحوية)، وما أطلق عليه أحد

---

[٨] حاشية الصبان ، محمد بن علي الصبان، جـ٣، ٢٢٧.

[٩] التبيين عن مذاهب النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، ص ١٧٢.

[١٠] ينظر: لسان العرب، ابن منظور، جـ ٧ ، ٢٤.

(ISSN: 2536 - 9555)

الباحثين المحدثين[١١] بمصطلح (الأصول).

ويعني "دراسة العلاقات النحوية التي تكون بين وحدات اللغة بعامة، والتي لا ترصدها النظرية النحوية التي تُشغَل في المقام الأول بالعلاقات النحوية بين وحدات التركيب الواحد"[١٢].

وهي بذلك تختلف عن العلامات؛ إذ الأخيرة أدلة وسمات[١٣] على فروع الأجناس النحوية، فالكلمة مثلاً جنس نحوي[١٤]، يندرج تحته فروع عدة، هي: الاسم، والفعل، والحرف، ولكلِّ نوع من هذه الفروع علامات تفصله عن غيره، فمن علامات الأسماء– مثلاً– اتصالها بـ(ال)، ونداؤها، وتصغيرها، ودخول حرف الجر عليها في حين أن علامات الأفعال تتحدد حسب نوعه، والحرف مالا يقبل شيئًا من علامات السابقين[١٥].

وعلى ذلك، فلكلِّ قسم من أقسام الكلمة خصائصه النحوية التي تميزه، والدراسة لا تقوم على استعراض هذه الخصائص، بل تهدف إلى تسليط الضوء على ظاهرة التبادل فيها؛ أي تبدُّل في أماكنها[١٦]، إذ الأصل أن تكون الخصيصة لنوع ما من الكلمات، لكنها انتقلت لنوع آخر، وأصبحت خصيصة فرعية فيه؛ فالإعراب– مثلاً– أصل في الاسم، وفرع في الفعل المضارع، والعمل أصل في الأفعال، وفرع في اسم الفاعل.

---

[١١] الأصول في كتاب سيبويه: دراسة في الأصول النحوية والصرفية في الكتاب، عبد الحليم عبد الله، ص ٤.

[١٢] ينظر: السمات النحوية للعربية، محمد عبد العزيز عبد الدايم، ص ١٦.

[١٣] ينظر: لسان العرب، ابن منظور، جـ ١٢، ٤١٦.

[١٤] ينظر: السمات النحوية للعربية، محمد عبد العزيز عبد الدايم، ٤٤.

[١٥] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المصري المالكي، جـ٢، ١٢٩.

[١٦] ينظر: لسان العرب، ابن منظور، جـ ١١، ٤٨.

ومن الطبعي أن ينجم عن هذا التبادل حصول الكلمة على أمر ليس من استحقاقاتها، ويمكن عدُّه- بطريقة أو بأخرى- خروجًا عن النسق الطبعي لخصائص الكلمات، هذا الخروج ينحو نحو نفي الاستحقاق الأصلي، وقد حاول النحاة تسويغه بالتعبير عنه بألفاظ عدة، كالقول- على سبيل التمثيل- بالتضمين والإنابة...إلخ

وهنا يبرز تساؤل؛ ألا يمكن أن يُعدَّ هذا الصَّنيع تضييعًا للخصائص النَّحويَّة للكلمات، وتشقيقًا لأحكامها؟ وإن كان الأمر خلاف ذلك فما الداعي له؟ وما الغاية منه؟

يمكن الإجابة عن هذه التساؤلات بالوقوف بدءًا عند نموذجي الدراسة، اللذين كان انتخابهما قائمًا على جلاء فكرة الدراسة فيها، وذلك يسهل تأصيلها.

ثنائية التبادل في الخصائص النحوية: الإعراب والعمل.

أولاً: الإعراب:

يعد الإعراب من أبرز الخصائص النحوية التي اختص بها العرب في كلامهم؛ إذ به يكون التفريق بين المعاني؛ وهو في أبسط دلالاته يعني الإبانة عن المعاني المختلفة في الصيغة الواحدة[١٧].

وعلى ذا، فمن أبرز وظائفه التمييز بين المعاني، وتحديد مقاصد المتكلم؛ فلو كان الكلام خاليًا من الإعراب لالتبست المعاني، ولم يعد بالإمكان التمييز بين الفاعل والمفعول في مثل قول (ضربَ محمد زيد)، ولا التمييز بين الاستفهام والخبر والتعجب في مثل قول (ما أحسن زيد)[١٨].

وقد أدرك النحاة هذه الوظيفة منذ وقت مبكر، ولأجلها نشأ علم النحو كما

---

[١٧] ينظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكريا ابن فارس، ص٤٣.

[١٨] ينظر: المرجع السابق، ١٤٣.

(ISSN: 2536 - 9555)

تناقلت بعض الروايات[١٩]، واستفاضوا في بيانها وما يتعلَّق بها.

وكان من بين القضايا التي تناولوها قضية أصليته وفرعيته[٢٠]؛ فقيل: إن حقَّ الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وإن الأخيرين حقُّهما البناء، فالإعراب عارض في الأفعال المضارعة، والبناء عارض في الأسماء[٢١]؛ لأن الفعل المضارع يمكن أن يحلَّ محله اسم ويؤدي المقصود[٢٢].

بل إنهم في محاولة تفسيرهم لأصليته وفرعيته وصفوا الكلمة التي كانت الخصيصة عارضة فيها بالتطفُّل، وما هي إلا محاولة لنفي استحقاقها الثبات، فالفعل المضارع متطفل في الإعراب، واسم الفاعل متطفل في العمل[٢٣].

وفي ضوء هذا، يمكن القول بأن تبدُّل الخصيصة عن مكانها تبدُّل عارض ولا يكون بكامل استحقاقاتها؛ إذ الفروع تنقص عن الأصول[٢٤].

ويمكن الاستدلال لذلك من جانبين:

الجانب الأول: انتقال الإعراب إلى الفعل المضارع لم يشمل جميع حالاته الإعرابية التي كانت للاسم، بل نقصته حالة الجر؛ لأن الأفعال لا تجر، وتحقيقًا

---

[١٩] ينظر على سبيل التمثيل: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، عبدالعال سالم مكرم، ص١١-١٢.

[٢٠] اتفق النحاة على إعراب الفعل المضارع واختلفوا في علة إعرابه، ولمزيد من التوضيح ينظر على سبيل التمثيل (المسألة ٧٣) في : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، جـ٢، ٤٤٦.

[٢١] ينظر: الأصول في النحو، محمد بن السري بن السراج، جـ١، ١٣٢.

[٢٢] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، جـ١، ٣٠٣- ٣٠٤.

[٢٣] شرح الرضي على الكافية الرضي الأستراباذي، جـ١، ١٠٤.

[٢٤] ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين العكبري، جـ٢، ١٦.

للتوازن كانت حالة الجزم مقابلة لهذا النقص مع التميز عن الفعل[٢٥].

الجانب الثاني: أن هذه الخصيصة اقتصرت على الفعل المضارع دون جميع الأفعال؛ فالإعراب لا يدخل إلا ما شابه الأسماء من الأفعال[٢٦].

ثانيًا: العمل.

يقصد بهذه الخصيصة طلب كلمة لكلمة أخرى وإحداث أثر فيها، وهي في الأصل من خصائص الأفعال؛ إذ هي تحتاج إلى كلمات أخرى لتأدية وظائف نحوية، كالفاعلية والمفعولية.

أما الأسماء فالأصل فيها أن تكون نقيض ذلك؛ إذ من خصائصها الجمود، لكن نوعًا منها بعد عن هذا الأصل، وقرب من خصيصة العمل في الأفعال، ويمثله اسم الفاعل.

فاسم الفاعل لما اجتمع به الشبهان اللفظي والمعنوي للفعل المضارع[٢٧] عمِل عمَل فعله[٢٨]، كما أعرب الفعل المضارع لما أشبه الاسم.

لكن النحاة رأوا أنه لأجل أن يستحق العمل ويطلب الكلمة فاعلاً ومفعولاً، خارجًا بذلك عن خصيصته الاسمية، وملتحقًا بخصيصة الفعل المضارع لابد من تقويته ببعض الشروط[٢٩] ولاسيما إذا لم يتصل بـ(ال)، وتمثلت تلك الشروط في كونه دالاً على الحال والاستقبال، واعتماده على شيء قبله كالخبر والحال

---

[٢٥] ينظر: الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، جـ١، ١٩.

[٢٦] ينظر: الأصول في النحو، محمد بن السري بن السراج، جـ٢، ١٧٤.

[٢٧] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، إبراهيم بن موسى الشاطبي، جـ٤، ٢٨٠.

[٢٨] ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين العكبري، جـ١، ٤٣٧.

[٢٩] شرح الرضي على الكافية، الرضي الأستراباذي، جـ٣، ٤١٦.

(ISSN: 2536 - 9555)

والصفة، ومجيئه بعد أحرف من الأوْلى أن تلي الفعل، كالنفي والاستفهام[٣٠].

وفي ضوء ذا، يمكن القول بأن هذه الخصيصة تأتي ممثلة لعلاقة التبادل مع الخصيصة السابقة؛ وهو ما ألمح إليه سيبويه في قوله: "...لأنه إنما أجري مجرى الفعل المضارع له، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب، فكل واحد منهما داخل على صاحبه، فلما أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل، لأنه إنما شبه بما ضارعه من الفعل كما شبه به في الإعراب"[٣١].

وإزاء القول بوجود تبادل بين هاتين الخصيصتين، يبرز في الفكر تساؤل: هل هذا التبادل ثابت في كلِّ أحوال الكلمات المتبادلة، التي يمثلها في هذا السياق اسم الفاعل؟ وما الداعي إلى حدوث التبادل بينها؟

من إنعام النظر فيما سطره النحاة حول هاتين الخصيصتين يلحظ أن انتقال العمل لاسم الفاعل انتقال عارض، وهو ما يجليه الأمور الآتية:

- ضعف الخصيصة المتبادلة في اسم الفاعل؛ إذ بزوال قيود تسويغ العمل التي وضعت لها تزول؛ لأن "المشبه بالشيء يكون أضعف منه في ذلك الشيء..."[٣٢].
- زوال الخصيصة المتبادلة عند تصغير اسم الفاعل؛ إذ يعود لأصله، فقيل: "ويشترط في عمل اسمي الفاعل والمفعول: ألا يكونا مصغرين ولا موصوفين، لأن التصغير والوصف يخرجانه عن تأويله بالفعل"[٣٣].

---

[٣٠] ينظر مثلاً: حاشية الصبان: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، محمد بن علي الصبان، جـ٢، ٤٤٢-٤٤٧.

[٣١] الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، جـ١، ١٧١.

[٣٢] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، جـ١، ٥١.

[٣٣] شرح الرضي على الكافية، الرضي الأستراباذي، جـ٣، ٤٢٤.

- اختلاف النحاة في عمله إذا كان ماضيًا؛ إذ ما التمسك بشبه الفعل إلا تقريب من خصيصة الفعل، وإبعاد عن خصيصة جمود الأسماء[٣٤].

ويمكن القول بأن الخصائص النحوية قد تتبدل وفق أسباب متعددة يمكن إجمال أهمها في الآتي:

أولاً: الافتقار والحاجة.

لعل من الأمور التي أسهمت في إمكانية تبديل الخصائص النحوية للكلمات الافتقار إلى خصائص كلمات أخرى؛ إذ تردد- حسب ما سبق عرضه- في تفسير النحاة لإعراب الفعل المضارع التصريح بالحاجة إلى الإبانة عن المعاني المختلفة في صيغة واحدة[٣٥].

الأمر الذي يدعو إلى التساؤل؛ هل هذه الحاجة ستثبت أمام الأفعال المضارعة التي لا يظهر فيها أثر الإعراب تقديرًا أو بناءً؟

ما يبدو أن الإعراب في الفعل المضارع وإن كان منشؤه الافتقار إلا أنه قد تحضر عند غياب أثره قرائن تسهم في إجلائه؛ فالأسماء وهي متمكنة في الإعراب قد لا يظهر في أواخرها أثره ومع ذلك تُفهم المعاني المرادة. وعلى ذا، فغياب الأثر لا ينفي القول بافتقاره إلى الإعراب.

وفي المقابل عند النظر في حال الأسماء المشتقة من الأفعال يلحظ تعارض خصيصتين فيها: خصيصة أصلية متأصلة في نوعها، وخصيصة مبدلة عارضة.

فالخصيصة الأصلية جمودها[٣٦] وعدم عملها؛ فهي أسماء وُضِعت لذات موصوفة بالمصدر قائمًا بها أو واقعًا عليها، وهذه الذات لا تتطلب وجود فاعل أو مفعول، في حين أن الخصيصة العارضة هي عملها؛ فهي أسماء تشبه الأفعال في معناها وفي لفظها، وتستحق لذلك أن تعمل عمله وفق القيود التي سبق

---

[٣٤] ينظر مثلا في: حاشية الصبان: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، محمد بن علي الصبان، جـ١، ٢٥٢.

[٣٥] الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ص١٠٥.

[٣٦] حاشية الصبان: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، محمد بن علي الصبان، جـ٢، ٤٤٢-٤٤٧.

(ISSN: 2536 - 9555)

ذكرها.

من إنعام النظر في هذه القيود يلحظ الآتي:

- الخصائص المتبادلة بين الكلمات خصائص ضعيفة لا ترقى لقوة الخصائص الأصلية؛ إذ ما محاولات التقنين إلا تقوية آنية لها.
- الخصائص المتبادلة بين الكلمات لا تحظى بكامل استحقاقاتها في جميع أحوالها– لفرعيتها في نوعها– فضلاً على أنه بزوال الأمور المشترطة تفقد الكلمة هذه السمة، ولعل هذا مما قد يكون تجسيدًا حيًّا لقانون الأصل والفرع.

وبذا يمكن القول بأن تبادل الخصائص النحوية المنبثقة من الافتقار والحاجة لا يؤدي إلى تشقيقها وتضييعها؛ إذ يحصل لأمر ما يزول بزواله.

ثانيـاً: المشابهة.

تأتي المشابهة في سياقات النحاة المختلفة في مقدمة أسباب تبادل الخصائص النحوية، وأكثرها دورانًا فيها، وكأنها أضحت مقايضة؛ إذ لا يقتصر تردد ذكرها على تفسير السمات المتبادلة؛ إذ قيل على سبيل التمثيل: إن إعراب الفعل المضارع عائد لمشابهته الاسم، والاسم من خصائصه الإعراب، فانتقلت الخصيصة إليه كانتقال العمل الذي هو من خصائص الأفعال إلى اسم الفاعل[٣٧].

بل يمتد ليشمل تفسير التسميات والمصطلحات أيضًا؛ فالمضارعة وهي المشابهة تأتي إشارة إلى منشأ تفسير تسمية الفعل المضارع[٣٨] بذلك، كما أن الأسماء المشتقة لم تبعد تسميتها عن ذلك.

وتبعًا لذلك كان تبادل الخصائص لأنواع هذه الكلمات وأشباهها تجسيدًا للقاعدة الكلية (الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه)؛ فالفعل المضارع لما أشبه الاسم من أوجه عدة[٣٩]– كالتخصيص بعد الشياع، ودخول لام الابتداء عليه، وصلاحيته

---

[٣٧] الأصول في النحو، محمد بن السري بن السراج، جـ١، ١٣٢.

[٣٨] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، جـ١، ٢٣١.

[٣٩] أسرار العربية، عبد الرحمن الأنباري، ص٣٥–٣٦.

للأزمنة الثلاثة والاشتراك في الحال والاستقبال...إلخ- استحق أن يعرب كما يعرب.

كذلك الحال بالنسبة للأسماء المشتقة لما أشبهت الفعل أخذت خصيصته وهي العمل؛ فرفعت الفاعل ونصبت المفعول به.

من جانب آخر، القول بالمشابهة يقود الفكر للتساؤل لمَ كان هناك تباين في الأخذ بها فتكون حينًا بسيطة كما في المضارع والمشتقات على سبيل التمثيل، وتكون حينًا آخر مركَّبة كما في بعض علل الأسماء الممنوعة من الصرف مثلاً؟ إذ لم تكن مشابهة الاسم الفعل في مجيئه على وزنه كافية لتحقيق القول بالمشابهة ومنعه من الصرف بل لابد أن تقترن هذه العلة بعلة أخرى تقرِّب المشابهة وتحققها. ولعل ما قد يكون تفسيرًا لذلك هو الاختلاف في مفهوم الفرعية؛ إذ قد يُقصد به أن يكون الشيء فرعًا عن غيره، وقد يقصد به شيئان: فرعيته عن غيره، وفرعية سببه[٤٠].

ثالثاً: القياس.

يعد هذا السبب من أكثر الأسباب ارتباطًا بالذهنية العربية؛ إذ هي ذهنية تميل إلى التقاط العلائق بين الكلمات بإجراء عمليات قياسية سابقة أو مستحدثة؛ لمد الأحكام أو الخصائص إلى ما يماثلها.

وعلى هذا فمن الطبعي أن يكون هناك تبادل في الخصائص النحوية لهذا السبب، إذ تجسيدًا لهذه الذهنية ربط النحاة ما بين الفعل المضارع واسم الفاعل؛ إذ الأول يشبه الثاني في لفظه ومعناه، وحينئذ استحق أن يعرب حملاً على إعراب الاسم، كما استحق أن يعرب اسم الفاعل حملاً على عمل مضارعه[٤١].

ولعل مما يعزز التبادل في الخصائص لهذا السبب ارتباطه الوثيق بالسبب السابق؛ إذ المشابهة قد ترد إحدى العلل التي قد يقوم عليها القياس[٤٢]؛ فاستحضار النحاة الذهني للنماذج السابقة للحكم على نموذج آخر، أو لمحاولة

---

[٤٠] حاشية الصبان: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، محمد بن علي الصبان، جـ٣، ٣٣٧.

[٤١] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، إبراهيم بن موسى الشاطبي، جـ١، ١٠٣.

[٤٢] ينظر: الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ص ١١٨.

(ISSN: 2536 - 9555)

تفسير مجيئه بصورة ما نجم عنه ربط بين نقاط الالتقاء والافتراق بينها، وكان هذا الصنيع مساعدًا لحمل خصائص النماذج المتماثلة على بعض وتفسير تبادلها كما هو الحال في نموذجي الدراسة.

رابعا: الاستحسان

رأى بعض النحاة[٤٣] أن الإعراب عندما دخل الفعل المضارع لم يكن للفصل بين المعاني المختلفة كما في الاسم، وإنما دخله ضربًا من الاستحسان ومضارعة الاسم؛ إذ لا يكون الرفع فيه دالاً على الفاعلية، ولا النصب دالاً على المفعولية.

يستأنس لذلك بأن ممَّا سوَّغ دخول الإعراب للفعل المضارع أنه لا يغير معنى الفعل[٤٤]، كما تفعل بقية خصائص الأسماء الأخرى.

وكأن هذا السبب يأتي محاولة للتوازن مع الواقع اللغوي وإعادة قراءة التفسيرات النحوية مقرونة به؛ إذ اللبس الذي احترز منه في مثل قول (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) يمكن إزالته بالقول بتعدد العوامل المحذوفة؛ ففي النصب قُدِر العامل بـ (أن) مضمرة، وفي الجزم بإرادة (لا)، وفي الرفع على القطع، هذه العوامل لو أظهرت– كما يرى البصريون– لكانت دالة على المعاني، ولم يحتج المضارع إلى الإعراب[٤٥].

ومستند ذلك أن معنى الفعل في كل أحواله واحد؛ وهو الدلالة على الحدث وزمانه، والعامل الإعرابي الداخل عليه لا يضيف إليه معنى آخر[٤٦]، بل يضيفه إلى المعنى التركيبي.

وعلى ذا، فوجه استحسان إعرابه مع اشتراكه بالاسم في قبول المعاني بصيغة واحدة هو أن المضارع يمكن أن يقوم مقامه اسم يؤدي المعنى المحدد، في حين أن الاسم يفتقر إلى ذلك.

---

[٤٣] ينظر على سبيل التمثيل: شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن يعيش بن علي، جـ٤، ٢١٨.

[٤٤] اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، جـ٢، ٢١.

[٤٥] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، جـ١، ٣٠٤.

[٤٦] اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، جـ٢، ٢١.

ولذا أقيمت الحركات الإعرابية مقام هذه العوامل، وبقي معنى الفعل المضارع في دلالته على الحدث والزمان كما هو، وهذا لا ينطبق على الاسم؛ إذ تغير العوامل يؤدي إلى تغير معناه من فاعل إلى مفعول به...[٤٧].

وهكذا يتضح بالوقوف عند أسباب التبادل في الخصائص النحوية أن الظاهرة ليست عشوائية ولا تتبدل بين الكلمات جزافًا، بل هو خدمة لمقاصد مرادة، لعل من أهمها توخي دقة المعنى؛ فالمعاني التركيبية تختلف فيما كانت الخصيصة أصيلة في بابها عنها فيما لو كانت متبادلة.

هذه المعاني عارضة شأنها شأن عروض تبادل الخصائص النحوية إلا أنها لا تتحقق إلا بخروج الخصيصة عن بابها، ولا يمكن إيصالها فيما التزم فيها بالأصل.

يذكر على سبيل التمثيل المعاني التركيبية التي اشتمل عليها المثال (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) فما كانت تظهر لو التزم في الفعل المضارع خصيصة الأفعال الأصلية وهي البناء.

ومما يستأنس به لذلك هو أن الفعل المضارع قد يرد في مواضع لا يرد فيها الاسم؛ وذلك لغرض "إرادةُ الدلالة على قرب زمن وقوعه والالتباسِ به..."[٤٨].

كما أن الشيء نفسه ينطبق على عمل الأسماء المشتقة؛ إذ المعنى عند إضافتها إلى ما بعدها يختلف عن عملها ونصبها لما بعدها؛ فبالإضافة المقصود هو الاسم، وهي من سماته، في حين أن المقصود بالنصب هو الحدث[٤٩]، وبذا يقرب من الفعل، كما أن المعنى في حال الإضافة ظني، في حين أنه في حال الإعمال قطعي[٥٠].

---

[٤٧] ينظر: المرجع السابق، جـ٢، ٢٢.

[٤٨] شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن يعيش، بن علي ، جـ٤، ٢٢٢.

[٤٩] معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، جـ٣، ١٥١.

[٥٠] يُنظر: المرجع السابق، جـ٣، ١١٤.

(ISSN: 2536 - 9555)

النتائج

خلصت الدراسة إلى نتائج من أهمها الآتي:

- الخصائص المتبادلة بين الكلمات خصائص ضعيفة لا ترقى لقوة الخصائص الأصلية؛ إذ ما محاولات التقنين إلا تقوية آنية لها.
- الخصائص المتبادلة بين الكلمات لا تحظى بكامل استحقاقاتها في جميع أحوالها– لفرعيتها في نوعها– فضلاً على أنه بزوال الأمور المشترطة تفقد الكلمة هذه السمة.
- التبادل في الخصائص النحوية المنبثقة من الافتقار والحاجة لايؤدي إلى تشقيقها وتضييعها؛ إذ يحصل لأمر ما يزول بزواله.
- المشابهة هي أكثر الأسباب المسوغة لتبادل الخصائص النحوية.
- التبادل في الخصائص قد يكون سببه القياس المرتبط بالذهنية العربية القياسية.
- التبادل في الخصائص النحوية قد يكون لأجل الدقة في أداء المعنى.

قائمة المصادر والمراجع

- **الأنباري، عبد الرحمن،** أسرار العربية، تحقيق: محمد حسين شمس الدين بيروت: دار الكتب، ١٤١٨هـ= ١٩٩٧م.
- **الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد،** الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، د.م: المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م.
- **الرضي الأستراباذي** شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ط٢، بنغازي: منشورات جامعة قاريوس، ١٩٩٦م.
- **السامرائي، فاضل صالح،** معاني النحو، عمَّان: دار الفكر، ط٢، ١٤٢٣هـ=

٢٠٠٣م.

- **ابن السراج محمد بن السري**، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي بيروت: مؤسسة الرسالة، د. ت.
- **سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر**، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.
- **السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر**، الاقتراح في أصول النحو، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، دمشق: دار البيروتي، ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م.
- **الشاطبي، إبراهيم بن موسى**، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: محمد إبراهيم البنا وعبد المجيد قطامش، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.
- **الصبان، محمد بن علي**، حاشية الصبان: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبدالرؤف سعد، د.م: المكتبة التوفيقية، د.ت.
- **عبد الدايم، محمد عبد العزيز**، السمات النحوية للعربية مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي،١٤٣١هـ= ٢٠١٠م.
- **عبد الله، عبد الحليم**، الأصول في كتاب سيبويه: دراسة في الأصول النحوية والصرفية في الكتاب، رسالة ماجستير، جامعة حلب،١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م.
- **العسكري**، أبو **هلال**، الفروق الفردية، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، القاهرة: دار العلم والثقافة، د.ت.
- **ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي**، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار التراث،

(ISSN: 2536 - 9555)

ط٢٠، ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.

- **العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين،** اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دمشق: دار الفكر، ١٩٩٥م.
- **العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين،** التبيين عن مذاهب النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، د.م: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.
- **ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا،** الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ= ١٩٩٧م.
- **المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم،** توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سيمان، د.م: دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٨م.
- **مكرم، عبدالعال سالم،** الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٢هـ= ١٩٩٢م.
- **الملخ، حسن خميس،** نظرية الأصل والفرع في النحو العربي عمَّان: دار الشروق،٢٠٠١م.
- **ابن منظور، محمد بن مكرم،** لسان العرب، بيروت: دار صادر، د.ت.
- **ابن يعيش، يعيش بن علي،** شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية،١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.